وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٨

باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠١٦/٤/٢٠ باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٧/٢٢ ؛

قـــــــرر :

مـادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للاتحاد مبلغ ١٨٩٤٧٣٥٨,٧٤ ج (فقط ثمانية عشر مليونًا وتسعمائة وسبعة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وثمانية وخمسون جنيهًا وأربعة وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للاتحاد مبلغ ١٤٦١٤٤٥١,٢٢ ج (فقط أربعة عشر مليونًا وستمائة وأربعة عشر ألفًا وأربعمائة وواحد وخمسون جنيهًا واثنان وعشرون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٣٣٢٩٠٧,٥٢ ج (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة واثنان وثلاثون ألفًا وتسعمائة وسبعة جنيهات واثنان وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٦١٨٨٩٤٠٦,٢٩ ج (فقط واحد وستون مليونًا وثمانمائة وتسعة وثمانون ألفًا وأربعمائة وستة جنيهات وتسعة وعشرون قرشًا لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٨/٧/٢٢

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد